ولو اشترى نصيبه سلعة ضمنه الآخر بربع الذين ولو احرق احد نصفها على
المديون ثوبا فتقا ضامنه شريكه من الرجوع بحصته وخالفه ولو صا

احد شريكين في سلم من نصيبه على راس المال يجبره ومنعاه ولو صالح الورثة
احدهم فاخرجوه من التركة وهي عقارا وعروض بمال جاز قليلا كان او كثيرا

وان كانت فضة فاعطوه ذهبا او بالعكس جاز مطلقا وان اشتملت على
النقود وغيرها فصالحوه على نقد زاد وه على نصيبه من ذلك النقد وان كان

فيها ديون فاخرجوه على ان يكون الذين لهم لا يجوز فان شرطوا ان

كتاب الهبة

يبرأ الغرماء من نصيبه جاز وتنعقد بالايجاب
والقبول وشرطوا القبض للملك فان قبض في المجلس بغير اذن جاز لا بعده لا

فتراق وان كانت في يده كالمودع والغاصب والمستعير ملكها بمجرد الهبة
وتنعقد بوهبت ونحلت واعطيت واطعمتك هذا الطعام وجعلته لك

وعمرتك وحملتك على هذه الدابة اذا نوى الهبة ويجوز هبة المشاع فيما

لا يقسم ولا يجبر ها فيما يقسم الا بعد القسمة كسهم في دار وان وهب دقيقا

في حنطة او دهنا في سمسم لم يجز وان استخرجها واذا وهب اثنان من واحد
دارا جاز وهبت الواحد من اثنين لا يجوز ولو وهب لاحدهما ثلثيها و
للآخر الثلث اجاز ها واجاز هبت الاب مال ابنه بشرط عوض مساو قيمة

واذا وهبه ابوه ملكه بالعقد او احنبي قبضه ابوه ويقبض الولي عن اليتيم
وان كان في حجر امه او حجر اجنبي جاز قبضهما عنه ولو قبض الولي بنفسه
جاز ولو وهب لابنه وبنته يأمر بالقسمة نصفين لا كالميراث

فصل

ويكره الرجوع فيها وغيره فيما يهبه لاجنبي يتراضيهما او يحكم الحاكم فان
هلكت بعد الحكم لم يضمن ويمتنع الرجوع بالحرمة والزوجية والمعاوضة

وخروجها عن ملك الموهوب له وموت احد المتعاقدين وحدوث
زيادة متصلة لا نقصان ولو وهب لعبد اخيه فله الرجوع كما لو وهب
لاخيه وهو عبد او لمكاتب فجز بجبره كما لو عتق وخالفه وابطلوه في القيمة
للزيادة المتصلة وجعلنا القول للواهب المنكر لا للموهوب له في دعواها

ولو قال خذ هذا بدلا عن هبتك او في مقابلتها او عوضها او عوضه اجنبي

فيها ديون فاخرجوه على ان يكون الذين لهم لا يجوز فان شرطوا ان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)